



تقرير تفصي حقائق
حول
حادثة اختطاف ومقتل المواطن
عزت رشيد حسن

سلسلة تقارير تفصي الحقائق رقم (4)

مقدمة

مساء يوم الثلاثاء الموافق 2007/4/17 عثر عدد من المواطنين على جثة المواطن عزت رشيد عبد العزيز حسن، 65 عاماً، من سكان بلدة بزاري - نابلس ملقاة على جانب الطريق الواصل بين مدينتي نابلس وجنين في بلدة سيلة الظهر. وكان المواطن المذكور قد اختطف بتاريخ 2007/4/10 من داخل منزله من قبل عدة مسلحين كان أحدهم مكشوف الوجه، وحدث هذا الاختطاف في اليوم الثاني لقيام جهاز المخابرات العامة باعتقال ابن المختطف ويدعى رشيد المشهور بـ "البزاري" على خلفية اتهامه بقضية تلاعب مالي كبير طالعت عددا كبيرا من المواطنين.

وقد قام الخاطفون بقتل المواطن المذكور بعد أسبوع من المساومات والتهديدات التلغونية مع ذويهم ليقوموا بدفع مبالغ مالية كبيرة مقابل الإفراج عنه. وتم كل ذلك دون أن يكون هناك تحقيقات وملاحقات كافية من الجهات المسؤولة في جهاز الشرطة وجهاز النيابة العامة تمكن من إلقاء القبض على الخاطفين والحيلولة دون قتل المواطن المخطوف.

ولدى مراجعة الهيئة لكافة الإجراءات المتخذة بهذا الشأن والالتقاء مع عدد من الجهات ذات العلاقة في جهاز الشرطة في محافظات طولكرم ونابلس وجنين، والنيابة العامة، تبين لها ان هذه الجهات لم تتخذ الإجراءات الكافية لملاحقة الخاطفين وإخلاء سبيل المواطن عزت المذكور قبل الإقدام على قتله، هذا على الرغم من أن بعض هذه الجهات كان يعلم بهوية الخاطفين.

أولاً: حول ملابسات مقتل المواطن عزت رشيد عبد العزيز حسن "أبو رشيد"

لمعرفة ملابسات حادثة مقتل المواطن عزت رشيد عبد العزيز حسن، التقت الهيئة مع زوجته، ومع عدد من المواطنين فكانت إفاداتهم على النحو التالي:

1. إفادة زوجة المواطن القتيل السيدة فتحية كامل محمد عيسى

بتاريخ 2007/4/29، التقت الهيئة مع زوجة القتيل فأفادت حول اختطاف ومقتل زوجها ما يلي:
في حدود الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2007/4/10، كان في منزلنا الواقع على مدخل قرية بزاريا الشرقي (ملاصق للشارع العام) بعض الأشخاص الذين قدموا إلينا ليشتكوا لزوجي المغدور عن القضية التي يتهم بها ولدنا رشيد، والتي تتعلق بتهم نصب وتلاعب مالي، كون هؤلاء الأشخاص ترتب لهم أموال بذمة ولدي المذكور. وبعد مغادرة هؤلاء الأشخاص وقيام زوجي أبو رشيد بإغلاق بوابة المنزل، قرع الجرس من جديد، وقال الطارق انه من طرف ع. س، وهو احد الأشخاص الذين ادعوا ترتب مبالغ مالية لهم لدى رشيد. فنزل أبو رشيد لفتح الباب، وعندما فتح زوجي الباب وكانت ابنتي وزوجها بجانبه، سألت الشخص الواقف عند الباب زوجي مرتين، هل أنت أبو رشيد؟ فقال له زوجي: نعم. ومد يده ليسلم عليه، فإذا بهذا الشخص يشده من يده ويوقعه على الأرض، وبعد ذلك هجم عليه أربعة مسلحين ملثمين ووجهوا إليه سلاحهم وهو ملقى على الأرض، وعند رؤيتنا لما يحدث نزلنا جميعا إلى مدخل المنزل، وقمت برمي نفسي فوق زوجي وهو على الأرض. وقام المسلحون، وتحت تهديد السلاح، بإدخال ابنتي وزوجها إلى داخل بوابة المنزل وقاموا بإغلاق البوابة من الخارج. وبقيت أنا ممددة فوق زوجي، ومن ثم بدأ المسلحون، الذين كانوا يهددون المارة لكي لا يقتربوا، بسحب زوجي لإدخاله إلى سيارة من نوع جولف سكنية اللون لم تكن تحمل رقما، بعد أن قاموا برفعي عنه. وقد حاولت الصعود معهم إلى السيارة لكنهم دفعوني بعيدا عن السيارة على الأرض وغادروا المكان مسرعين. مع الإشارة إلى أن الشارع الذي يقع عليه منزلنا هو شارع رئيسي يربط محافظات جنين وطولكرم ونابلس وفي وقت اختطاف زوجي استغربنا عدم مرور أي سيارة من

الشارع وتبين لنا لاحقا أن المسلحين الخاطفين كانوا يراقبون المنزل حتى غادره الضيوف، وكانوا قد أغلقوا الشارع من الجانبين لإتمام عملية الاختطاف دون إزعاج. بعد مغادرة الخاطفين وبدئي بالصراخ تجمع الناس من حولنا، منهم المارة ومنهم من أهل القرية ولم يجرؤ أحد على اللحاق بالسيارة. وبعد حوالي نصف ساعة مر أحد المسلحين المعروفين لنا بالقرب من سور منزلنا ونادى علي وقال: هل تريدون مساعدة؟ وحينها استغربت الأمر، وبعد حوالي ساعتين اتصل أحد الأشخاص على جوالي فردت عليه ابنتي ومن ثم زوجها، وسأل المتصل عن غايته؟ فقال نحن خاطفو أبو رشيد، ومن طرف ع س (أحد دائني رشيد)، ونريد مبلغ مليون وتسعمائة ألف شيقل وسنقوم بعدها بإعادته. وبعد حوالي 15 دقيقة اتصل علينا شخص آخر، وكانت مكالمة دولية جماعية شارك فيها تاجر سيارات من جنين وأحد أولادي والمدعو ع س الموجود خارج البلاد والذي طلب مبلغ 2 مليون شيقل مقابل إطلاق سراح زوجي أبو رشيد.

وبذات الليلة قال لنا الخاطفون عبر مكالمة ثالثة أن نضع المبلغ أمانة لدى أحد أعضاء لجنة إصلاح طولكرم وذكر اسمه، وبعد ذلك مباشرة سيتم إطلاق سراح زوجي. وبذات الليلة تطوع شخصين نعرفهما لحراستنا في المنزل بحجة حمايتنا ومراقبة الوضع، وأثناء حديثهم مع ولدي قالوا له نحن نعرف المدعو ع س، وسنقوم بالاطلاع على وضع والدك، وبعد ذلك جاء شقيق أحد المسلحين ويدعى م ب وادعى أنه تلقى اتصالا من إحدى الحركات السياسية في مدينة نابلس طلبت منهم أن يرفعوا أيديهم عن القضية، إلا أنهم أخبروه أن ع س المذكور عنيد، والأفضل لنوبي المخطوف أن يدفعوا المبلغ الذي طلبه.

وفي اليوم الثاني لاختطاف زوجي وبالرغم من أنني لم أنم اتصل بي أحد أقاربنا وهو م ح ويعمل في المخابرات العامة وقال لي أرجوك أن تغادري البيت فوراً. وفعلاً غادرت البيت وغادر المسلحين الذين كانوا يحرسون المنزل، وكانوا طوال الوقت يسألون عن السيارات الخاصة برشيد وزوجي بحجة استخدامها للذهاب للبحث عن زوجي، وبقينا خارج المنزل حتى ورود خبر مقتل زوجي بتاريخ 2007/4/17، حيث عدنا إلى المنزل خلال فترة الدفن والعزاء واضطررنا بعد ذلك لترك المنزل خوفاً من التهديدات التي كنا تلقيناها سابقاً.

وخلال فترة اختطاف أبو رشيد اتصل شخص على جوالي من جوال زوجي أبو رشيد وقال لي أن زوجك يريد محادثتك فقط أنت، وإذا به زوجي أبو رشيد وقال لي أنا في خطر (عدة مرات) أنقذي حياتي، وقال لي أن خاطفيه يريدون مبلغ مليون وتسعمائة ألف شيكل، وطلب مني أن أتدبر المبلغ، ومؤقتا طلبوا أن نحضر مبلغ مئة وتسعين ألف دينار، ونضعها لدى عضو لجنة الإصلاح الذي ذكر اسمه سابقا كدفعة أولى.

وطلب مني زوجي لتدبير المبلغ أن أذهب إلى شخص يعرفه في بلدة عنبتا القريبة من بلدتنا وشخصين آخرين من بلعا. وسألت الخاطفين عبر زوجي عن المهلة فقالوا لي 24 ساعة لأقوم بتسليم المبلغ للشخص المحدد، فقلت إن شاء الله خيرا ، وكان الجميع من حولي يقولون لي هذا ابتزاز لا تعطيمهم شيء، وأشخاص يعملون في الأجهزة الأمنية كذلك قالوا لي ذات الأمر.

ولم يصبر الخاطفون 24 ساعة، وفي ذات الليلة تحدثوا معي مرتين من جوال أبو رشيد، وسألوني عبر زوجي هل دبرت المبلغ فقلت لم أتمكن من ذلك، وفي الليلة الثالثة قاموا بتخفيض المبلغ إلى 100 ألف دينار كدفعة أولى. وفي يوم الجمعة 2007/4/13 الساعة 6 مساء اتصل بي الخاطفون، وقالوا لي إذا لم تقومي بتأمين مبلغ 50000 دينار ستجدي أبو رشيد مقطوع وملقى، وحتى ذلك الوقت أي وقت تأمين المبلغ سمنع عنه الأكل والشرب والدواء كونه مريض وسنضربه كل نصف ساعة. فقلت له أنا أمك ويمكن لك أن تحتجزني مكانه فقال لي نريد أحد أبنائك مكانه عندها سنطلقه. وبعد ساعة أيضا اتصلوا بي من جديد وسألني المتصل هل تريدين التحدث مع زوجك وهل وفرت المبلغ فقلت له لم أتمكن فقال لي لديك مهلة حتى الغد. وفي يوم السبت 2007/4/14 تحدث معي أحد الخاطفين وقال لي هل تحبي سماع صوت زوجك؟ وإذا بزوجي لا يقوى على الحديث وقال لي أرجوا أن تسلمي المبلغ المطلوب لهم، وقال لي دبيري مبلغ 50000 دينار ولو حتى 30000 دينار، ويمكنك الذهاب إلى أحد الأصدقاء في جنين وهو موظف متقاعد وأنا وزوجي نعلم أنه لا يملك هذا المبلغ.

ومن ثم تحدث الخاطفون إليّ وقالوا سلّمي أحد أبنائك لنا أو أحضري النقود لنطلق سراح زوجك، وكانت آخر مكالمة لهم معنا.

وكان أحد شركاء ابني رشيد ويدعى م خ يطمنني ويقول لي أن أبو رشيد بخير وسيخلى سبيله وأن رجال الإصلاح تدخلوا ليتم الأمر. ويوم الثلاثاء 2007/4/17 اتصل بي مجددا وكانت الساعة 4.30

عصرا، فسأل إذا ما تم إطلاق سراح أبو رشيد. فأخبرته أنه لم يعد حتى الآن، ورجوته أن يجري اتصالاته، ويتأكد من خبر إطلاق سراحه. وبعد قليل اتصل مجددا وقال أنهم قالوا له أنهم لن يطلقوا سراحه اليوم.

ويوم الثلاثاء 2007/4/17 اتصل بنا محامي رشيد الحالي وقال لنا أن الخاطفين قاموا بنقل أبو رشيد لمحكمة بداية جنين ليتم إرغامه على التنازل عن أملاكه من أراضي ومنازل وعقارات لصالحهم، وقال المحامي أن كاتب العدل أبلغهم أن أراضي بزاريما من اختصاص محاكم نابلس. وقال لنا أنه سيحول في اليوم التالي إلى نابلس ليتنازل وأنه تجري ترتيبات لتهيئة الوضع لنقله إلى محكمة نابلس.¹

وفي الساعة 10.30 ليلا من يوم الثلاثاء الموافق 2007/4/17 اتصل مجلس قروي بزاريما بولدي مؤيد وأبلغوه أنهم عثروا على جثة زوجي وكانت ملقاة أمام بيت ابن خال زوجي محمد فايز عبد الكريم مسعد في بلدة سيلة الظهر القريبة من قرينتا. وقام أحد الموجودين عند الجثة بالاتصال بشرطة جنين وبالإسعاف، فرفض الطرفان الحضور حسب ما قيل لنا وقالوا إذا ما كان ميتا انقلوه بسيارة عادية، بينما رفضت شرطة جنين الحضور. فتم نقل جثة زوجي إلى مستشفى طولكرم الحكومي الذي رفض استقباله وقام أحد الشبان المراقبين جبرا بوضعه على سرير في غرفة الطوارئ.

وفي اليوم التالي 2007/4/18 نقل للتشريح في جامعة النجاح في مدينة نابلس، وبعد إتمام التشريح قمنا بدفن جثة زوجي في بزاريما.

¹ أفاد محامي عائلة القتيل الأستاذ احمد شرعب انه لا يعرف أي شيء عن هذا الموضوع.

2. إفادة المواطن محمد فايز عبد الكريم مسعد/ سيلة الظهر، حول ظروف العثور على جثة المواطن حسن

يقول المواطن مسعد في اتصال تليفوني أجرته الهيئة معه بتاريخ 2007/6/27 والذي يسكن في بلدة سيلة الظهر جنوب مدينة جنين على الشارع الرئيسي الواصل بين مدينتي جنين ونابلس، ويبعد منزله 200 مترا عن الشارع الرئيسي، أنه بتاريخ 2007/4/17 وفي حدود الساعة 10:30 ليلا وأثناء توجهي للنوم في احد غرف المنزل، سمعت أصوات خارج منزلي لمجموعة من الشبان، فخرجت إلى الشرفة. وسمعت الشبان يقولون أن سيارة قامت بدهس شخص وأن سائقها قام بالهرب، وكان ذلك يبعد عن منزلي عشرة أمتار فقط، وخلال حديثهم هذا مرت سيارة أخرى، تبين أن سائقها هو طبيب، ويعمل في مركز طبي في سيلة الظهر. طلب الشبان منه، أن يوجه ضوء سيارته صوب الشخص الملقى إلى جانب الطريق ليتعرفوا إلى هويته، وعند ذلك عرف الشبان أنه عزت رشيد حسن، ابن عمتي، كونه كان معلما في بلدتنا سيلة الظهر لمدة 20 عاما وقالوا هذا الأستاذ عزت. وعقب سماعي الاسم نزلت من على الشرفة ولحظة رأيت الشخص الملقى تأكدت أنه فعلا ابن عمتي عزت، وبعد كشف الطبيب الموجود عليه تبين أنه متوفى، وأعتقد أن من ألقى جثته بالقرب من منزلي كان يعلم طبيعة صلة القرابة بينه وبينني. وبعد حوالي خمس دقائق كان عدد كبير من أهالي البلدة في المكان، وكان من بين الحاضرين ثلاثة من أفراد جهاز الشرطة من أبناء البلدة، ويعملون في مخفر شرطة كفر راعي حيث تتبع بلدتنا، وكذلك كان هناك بعض الأشخاص ممن يعملون في الأجهزة الأمنية الأخرى.

وقام أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية الموجودة في المكان بالاتصال بسيارة إسعاف من مدينة جنين، إلا أن الإسعاف رفض الحضور، أبلغني أفراد الشرطة أن الإسعاف رفض الحضور كون الشخص متوفى وليس مصابا أو مريضا. وقمت خلال ذلك بجلب غطاء من المنزل وغطيت الجثة، وبعد تأكدي من أن سيارة الإسعاف لن تحضر جلبت فرشة ووضعت الجثة بمساعدة آخرين عليها وأدخلتها منزلي، حيث

بقيت الجثة لدي لمدة نصف ساعة حتى حضور أقاربي وذوي القتل في بلدة بزاريا، حيث تم وضعه بعد ذلك في سيارة مدنية، وقمنا بنقله إلى مستشفى طولكرم الحكومي (مستشفى الشهيد ثابت ثابت).

وفي البداية، رفضت إدارة المستشفى استقباله كوننا اتصلنا بإسعاف جنين، ولكن بعد إصرار الحضور على إدخاله أدخلوه إلى غرفة وأغلقوها ومنعوا دخول أي شخص إليها حتى يحضر وكيل النيابة للكشف على الجثة.

وفي اليوم التالي 2007/4/18 وكانت الساعة تقريبا 11 ظهرا، وكنت مع أقاربي في باحة مستشفى طولكرم الحكومي، علمت من الحاضرين أن وكيل النيابة حضر وكشف على الجثة وأمر بتحويلها للتشريح في معهد التشريح التابع لكلية الطب بجامعة النجاح الوطنية.

وبما يتعلق برأيه حول دور الأجهزة الأمنية ومتابعتها لقضية مقتل قريبه والعتور على جثته، قال المواطن مسعد أن أي من الأجهزة الأمنية والقانونية لم تقم بأخذ إفادته أو إفادة الشبان الذين عثروا على الجثة، وبأنه لم يسأل من قبل أي جهة عن هذه الظروف وأن الهيئة هي الجهة الوحيدة التي توجهت إليه وسألته عن ظروف العثور على جثة قريبه.

ثانياً: دور الأجهزة الأمنية في متابعة التحقيق في قضية الاختطاف والقتل

حسب القرار رقم 2004/1 الصادر عن وزارة العدل فإن قرية بزاريا تدخل ضمن ولاية نيابة طولكرم، لكن رئيس نيابة طولكرم الأستاذ بهاء الأحمد أبلغ الهيئة باتصال هاتفي بتاريخ 2007/7/1 أن قرية بزاريا تقع في دائرة اختصاص النيابة والأجهزة الأمنية في محافظة نابلس، وبأنها كانت ألحقت بمحافظة طولكرم في الوقت الذي كان هناك محكمة صلح ومكتب للنيابة العامة في بلدة عنبتا وأعيد إلحاقها بمحافظة نابلس عقب إغلاق هذه الدوائر.

وفي إطار الوقوف على طبيعة الإجراءات التي قامت بها أجهزة الشرطة في حادثة اختطاف ومقتل المواطن عزت حسن المذكور، سجلت الهيئة الإفادات التالية:

1. إفادة زوجة القتيل حول دور الجهات الرسمية في متابعة حادثة اختطاف زوجها

أفادت زوجة القتيل للهيئة بتاريخ 2007/4/29، بأنه في يوم السبت 2007/4/14 توجهت إلى مدينة طولكرم وقدمت عدة شكاوى أجهزة المخابرات العامة والأمن الوقائي والمباحث الجنائية، أي بعد أربعة أيام من اختطاف زوجي، حيث لم تحضر أي جهة أو جهاز امني منذ اختطاف زوجي إلى منزلنا للتحقيق في الحادثة، وأخذ إفاداتنا، وهذا كان شيء مستغرب من قبلنا، فنحن نعلم أن الشرطة والنيابة يجب أن تبادر لفتح تحقيق في مثل هذه القضايا. وكنت قبل تقديمي لهذه الشكاوى وخلال فترة اتصال الخاطفين أجريت العديد من الاتصالات مع محافظي طولكرم ونابلس وجنين وأبلغتهم بكل التفاصيل، وكذلك أجريت اتصالات مع مستشار الرئيس لشؤون المحافظات، وأولادي تحدثوا معه أيضاً، وكان جافاً معنا.

وقال لنا مستشار الرئيس لشؤون المحافظات في إحدى المكالمات معه أن أبو رشيد في أمان يأكل ويشرب وأنه يعرف أين هو والأفضل أن لا يتم إطلاق سراحه لكي لا يختطف من قبل مسلحي نابلس ويقتل.

وولدي تحدث مع مكتب الرئيس وكان طوال الوقت يقال له أن شقيقك رشيد مذنب وأنه متهم وأنهم لا يستطيعون مساعدتنا في قضية اختطاف زوجي. وفي مرة سألت مستشار الرئيس لشؤون المحافظات ما ذنب أبو رشيد فقال لي أن ذنبه أنه أبو رشيد.

وكنت عندما ذهبت للمباحث الجنائية في طولكرم وعندما دخلت قال لي أحد المرافقين أن هذا الشخص يدعى م.س وهو ابن عم ع.س وهو يعمل في المباحث لا تقولي أمامه شيئاً. وقبل بدئي بإعطاء إفادتي دخل هذا الشخص وقال لي أن ع.س "قتال قتلى"، وأفضل لكم أن تدفعوا. و"استشفيت من خلال حديث المباحث أن زوجي موجود بمنطقة تدعى الألمانية في جنين".

وتضيف زوجة المواطن عزت أنها تعتقد أن الأجهزة الرسمية والأمنية لم تقم بالدور الذي يفرضه عليها القانون عندما كان زوجها مختطفاً، حيث تقول "أننا لم نشعر بهذه الجهود طوال فترة اختطاف زوجي التي استمرت أسبوعاً"، وتعتقد كذلك أن هذه الجهات لا تقوم حالياً بالجهود اللازمة للكشف عن ملابس مقتله.

وحول دور النيابة العامة في التحقيق في ظروف اختطاف ومقتل زوجها تقول زوجة المغدور أن النيابة قدمت لأول مرة إلى منزلهم يوم الأربعاء 2007/4/25، أي بعد أكثر من أسبوعين من تاريخ اختطاف المغدور وأسبوع من مقتله، حيث قدم وكيل نيابة نابلس، واخذ إفادتي بكل التفاصيل وتبين أنه كان مكافأ بأخذ إفادتي فقط وليس التحقيق في كافة ظروف عملية اختطاف ومقتل زوجي.

2. مقابلة مع العقيد وسيم الجيوسي/ نائب مدير شرطة نابلس

بحسب ما أفاد به العقيد وسيم الجيوسي/ نائب مدير شرطة نابلس في مقابلة أجرتها معه الهيئة بتاريخ 2007/4/30، فإن شرطة محافظة نابلس لم تقم بفتح ملف تحقيق في قضية الخطف لأن المعلومات كانت تشير إلى أنه اختطف ونقل إلى منطقة جنين. ولكن تم فتح تحقيق أولي في قضية الاختطاف باشتراك جهاز الشرطة في محافظات طولكرم وجنين ونابلس، وكان تنسيق مشترك بين جميع الأجهزة للبحث عن المختطف، وأي أمر كان يمكن أن نتلقاه كان لا يمكن إلا أن ننفذه، وخلال فترة الاختطاف لم نتلق أي أمر أو طلب من قبل النيابة خاص بالتحقيق في قضية اختطاف المواطن عزت حسن.

ويشار إلى أن الاتصال بعمليات الشرطة على الرقم الهاتفي 100 من بلدة بزاريا يوصل إلى عمليات الشرطة في محافظة نابلس.

3. مقابلة مع مدير شرطة جنين/ العقيد عدنان الضميري

بتاريخ 2007/4/29 تم مقابلة مدير شرطة جنين العقيد عدنان الضميري الذي أبلغ الهيئة، بأن عملية اختطاف المغدور تمت في قرية بزاريا وهي لا تدخل في إطار صلاحيات شرطة محافظة جنين، ولذلك لم نقم بفتح تحقيق من جانبنا في هذه القضية. وعقب مقتل المواطن حسن ورغم عدم اختصاصنا في المنطقة المذكورة، قامت شرطة جنين بالتنسيق مع باقي المحافظات بالعمل والتحقيق في القضية، وتم مداومة منازل إحدى العائلات في بزاريا، كون بعض أفرادها متورطين بالقضية، وتم ملاحقتهم إلى منطقة مخيم الفارعة وتم توقيفهم هناك وحولوا إلى مدينة رام الله للتحقيق معهم.

أما فيما يتعلق بمن يقف خلف عملية الاختطاف والقتل، فمن اتصل بأهل المغدور واعترف بخطفه هو ع.س وهو من مدينة جنين، ولكنه مقيم في دولة الإمارات، وقد ذكر في التحقيق أن شقيق ع.س واسمه و.س مشترك في الخطف، وهو مسلح بشكل جيد ولا مجال لاقتحام منزله. ويضيف الضميري أنه تم توزيع بيان في مدينة جنين باسم تنظيم فتح في قرى شمال غرب نابلس وفيه ادعاء بان المغدور احضر إلى محكمة جنين لإجباره على التنازل عن أملاكه، وقد قامت الشرطة في المحافظة بالتحقق من الموضوع ولم تجد أي معلومة تفيد بصحة ذلك، كما أن هناك دوريات شرطة في المحكمة ودوريات شرطة خاصة لم تفد أي منها بحدوث ما ذكر.

وقد تواردت معلومات لشرطة جنين بان القتل كان قد احتجز في بلعا قضاء طولكرم بعد اختطافه من بزاريا ولم يكن في مدينة جنين، وهذا ما تشير إليه الدلائل المتوفرة لدينا، ولم يعرض تقرير التشريح على شرطة جنين لمعرفة سبب الوفاة وكان قد تم إلقاء جثته أمام بيت محمد مسعد وهو قريبه ويسكن في سيله الظهر.

وأضاف مدير الشرطة، حسب خبرتي السابقة كمدير لتحليل المعلومات، فإن المسافة من مدينة جنين إلى بلدة سيلة الظهر ابعدها من المسافة من السيلة إلى بلدة بلعا، والطريق ليلا غير امن، والمنطق يقول أن المواطن المخطوف كان محتجزا في بلدة بلعا وتم أخذه إلى السيلة من هناك، وقد توجه أحد أفراد الشرطة من مرتبات شرطة جنين من سكان سيلة الظهر إلى موقع إلقاء جثة القتيل في سيلة الظهر، وقد تحرز على الجثة وبناء على طلب أهل القتيل تم تحويل الجثة إلى مستشفى طولكرم الحكومي. وأشار إلى أن شرطة جنين قامت بحماية بيت المواطن عزت حسن في بلدة بزاريا بناء على طلب من محافظ جنين. أما فيما يتعلق بـ و.س شقيق ع.س فقد أفاد مدير الشرطة انه "إذا طلب من شرطة جنين إحضاره سننفذ ذلك ولكن إذا قتل في العملية من يتحمل المسؤولية؟ والموضوع بانتظار قرار من رئيس السلطة الوطنية يعطي الصلاحية بذلك، حيث أن و.س المذكور متهم كذلك بجرائم قتل أخرى منذ عدة سنوات، وتحتاج المسألة إلى رفع الغطاء عنه من قبل التنظيمات بإعلان رسمي، ودون ذلك لا يمكن تنفيذ القانون".

4. مقابلة مع محافظ جنين السيد قدورة موسى بتاريخ 2007/5/6

بعد ورود معلومات عن إبلاغ عائلة المواطن القتيل لمحافظ جنين عن اختطافه وعدم قيام المحافظة بأي إجراء، التقت الهيئة بمحافظ جنين ونائب المحافظ بتاريخ 2007/5/6، فأفاد محافظ جنين السيد قدورة موسى أنه لم يكن في الوطن من تاريخ 2005\4\18 إلى تاريخ 2005\4\18 حيث كان في زيارة إلى إيطاليا، ولم يحضر احد من بزاريا إلى المحافظة بل قاموا بإبلاغ مستشار الرئيس لشئون المحافظات حكمت زيد بالموضوع من خلال الهاتف. وبعد عودته من الخارج قام المحافظ بتاريخ 2007\4\19 بزيارة بلدة بزاريا والتقى بتنظيم بزاريا من اجل مراجعتهم بالبيان الصادر عنهم والذي جاء فيه بان المحافظة لم تقم بواجبها وقد التقيت بأشخاص عدة في بزاريا. وفيما يتعلق بادعائهم بان القتيل كان قد احضر إلى محكمة جنين من قبل الخاطفين فان ذلك غير صحيح، ولم يتم إجراء أي شيء في المحكمة، وقد تم توقيف شخص مشتبه به والتحقيق معه من قبل شرطة جنين، لكن تبين انه ليس متورط في عملية الخطف، إنما له ديون ترتبت على رشيد البزاري ابن القتيل.

وأضاف محافظ جنين انه أصدر أوامره لشرطة جنين من اجل حماية أملاك المواطن القتيل وأهله، وأشرف على اعتقال المشتبه بهم في الفارعة بعد أن قام جهاز الأمن الوقائي باستدراجهم من طولكرم

إلى الفارعة. وقد تم احتجاز أربعة أشخاص اثنان من محافظة جنين تم إخلاء سبيلهما بعد ثبوت عدم تورطهما في القضية، واثنان من طولكرم لا يزالان قيد التوقيف.

وفي لقاءه مع الهيئة في ذات التاريخ، أفاد مساعد محافظ جنين السيد عبد الله بركات قال بأنه أبلغ هاتفيا من قبل احد الأشخاص المتواجدين في منزل القتل بحادثة الخطف في تمام الساعة الحادية عشرة من ظهر يوم 2007/4/10، حيث قام بإبلاغ العمليات في قيادة الأمن الوطني برقم هاتف المتصل من بزاريا من اجل المتابعة.

5. لقاءات مع إدارات الأجهزة الأمنية في محافظة طولكرم

وللوقوف على دور الأجهزة الأمنية في محافظة طولكرم في التحقيق في حادث اختطاف ومقتل المواطن عزت حسن التقت الهيئة بتاريخ 1-2007/5/2 بمدير جهاز الأمن الوقائي السيد إبراهيم رمضان، ومدير شرطة طولكرم السيد يوسف الدحلة.

وفي هذين اللقاءين أجمع جميع من إنتقتهم الهيئة على أن قرية بزاريا هي خارج نطاق صلاحياتهم، وعلى الرغم من ذلك قاموا بكل ما يستطيعون من أجل العثور على المواطن حسن خلال فترة اختطافه وبأنهم شاركوا بالحملة التي توجهت إلى قرية بزاريا بعد العثور على جثة المواطن لاعتقال أشخاص مشتبهيين، وأنهم عملوا بجهود مشتركة مع كافة الإدارات الأمنية من محافظات جنين طولكرم ونابلس للعثور على الأشخاص المشتبه بتورطهم في عملية الاختطاف. وكذلك أشار مدراء هذه الأجهزة أنهم قاموا بإرسال قوات من مرتباتهم لحماية عائلة القتل وأملاكه ومنزله في قرية بزاريا.

6. مقابلة مع محامي عائلة القتل

في اتصال هاتفي للهيئة مع محامي عائلة القتيل الأستاذ فارس شرعب بتاريخ 2007/6/28 أفاد بأن تقرير تشريح² الجثة أظهر أن وفاة المغدور نجمت عن عملية خنق بحبل، وأنه تعرض كذلك للضرب في أماكن حساسة في الجزء العلوي من الجسم. ويعتقد المحامي أن هناك بطء شديد في سير التحقيق الخاص بمقتل المواطن عزت حسن، ويستغرب عدم قيام النيابة بفتح تحقيق خلال فترة الاختطاف التي استمرت 7 أيام، وتأخرها في فتح تحقيق عقب مقتله. ولكنه أشاد بالاهتمام الذي يبديه رئيس السلطة الوطنية لهذه القضية، وبأن قراره بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف هذه القضية يعبر عن هذا الاهتمام.

7. مقابلة مع كاتب عدل جنين

في لقاءه مع الهيئة بتاريخ 2007/5/6 ، رفض كاتب العدل في محكمة جنين الإدلاء بأية معلومات حول موضوع إحضار المواطن حسن إلى المحكمة ومحاولة إجباره على التوقي على وثائق تفيد بتنازله عن ممتلكاته. وأفاد بأنه وبناء على ذلك صدرت تعليمات من رئيس مجلس القضاء الأعلى بعدم إعطاء معلومات من قبل كاتب العدل إلى أي كان، وعلى أي طرف معني مراجعة رئيس مجلس القضاء الأعلى حول الموضوع وذلك حسب نص القانون حيث لا يسمح لكاتب العدل بإعطاء معلومات عن عمله لأي كان.

وكانت الهيئة قد حصلت على كتاب صادر عن مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2007/4/21 لاحقا لحادث مقتل المواطن حسن، يفيد بأن ما ورد من أخبار عن قيام الخاطفين بنقل المواطن المخطوف إلى محكمة بداية جنين لإجباره تحت تهديد السلاح على التنازل عن أملاكه، بأنه أمر غير حقيقي ولا أساس له من الصحة. وأن مجلس القضاء الأعلى وفي إطار الوقوف على حقيقة الأمر وبالرجوع إلى جميع العاملين في محكمة بداية جنين من قضاة وموظفين ورجال الأمن المكلفين بحراسة المحكمة، أكدوا جميعا أن هذا المواطن لم يصل إلى محكمة بداية جنين، ولم يمثل أمام كاتب العدل.³

إلا أن حقيقة هذا الأمر وحقيقة تواطؤ الأجهزة الأمنية مع خاطفي المواطن المذكور ظهرت جلية في كتاب النائب العام الموجه إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 4/24 من هذا العام والذي جاء فيه:

”

² مرفق تقرير التشريح.

³ مرفق بالتقرير كتاب رئيس مجلس القضاء الأعلى الموجه إلى جريدة الأيام والذي يشير إلى عدم صحة المعلومات التي نشرتها الجريدة عن هذا الموضوع.

حيث أن النيابة العامة بصدد التحقيق في القضية المذكورة عالية (قضية مقتل المواطن عزت حسن)، وحيث ثبت لنا من خلال التحقيقات أن المغدور قد احضر إلى محكمة البداية في جنين لدائرة كاتب العدل للتوقيع على وكالات تتعلق بالتنازل عن أملاكه،، لذا ولأهمية الموضوع المذكور وخطورة القضية نرجو من معاليكم سؤال كاتب العدل ورئيس المحكمة حول أسماء من حضر إلى المحكمة ومحتوى الوكالة أو المعاملات وماهيتها وأطرافها،، و/أو السماح للنيابة العامة باستجوابهما حسب الأصول والقانون"⁴.

خامسا: دور وعمل النيابة العامة في إطار متابعة القضية والتحقيق فيها

خلال فترة إعداد هذا التحقيق وتحديد بتاريخ 2007/5/7 قامت الهيئة بمراسلة النائب العام الأستاذ أحمد المغني للاقائه من أجل الاطلاع على دور النيابة في التحقيق في هذه القضية، حيث قام الأستاذ المغني بذات التاريخ بالاتصال شخصيا بمعد التقرير وطلب عدم إصدار التقرير بشكل سريع والانتظار إلى حين يتم الإعلان عن نتائج التحقيق.

وبتاريخ 2007/7/3 تم التحدث هاتفيا مع الأستاذ النائب العام والذي أبلغ الهيئة أن النيابة تقوم بدورها على أكمل وجه في التحقيق في قضية اختطاف ومقتل المواطن عزت حسن. وبأنها شكلت لجنة تحقيق برئاسة أحد رؤساء نيابة رام الله لمتابعة القضية والتحقيق فيها، وأنها تمكنت من جلب ثلاثة أشخاص متهمين بتنفيذ الجريمة حتى الآن عبر الأجهزة الأمنية وهم الآن محتجزين على ذمتها. وأضاف أن النيابة العامة خلال عملية التحقيق أصدرت كذلك مذكرتي قبض وإحضار لمتهمين آخرين، معروفى الهوية ومكان السكن، إلا أن دائرة التنفيذ في المديرية العامة للشرطة لم تنفذ هذه المذكرات حتى الآن دون أن نعلم السبب.

كذلك تقدمت النيابة بطلب استرداد حسب القانون لوزارة العدل الفلسطينية لاسترداد أحد المتهمين الفارين إلى دولة الإمارات وهو ع.س، وهو الذي أصدر الأوامر بالخطف والقتل، وما زالت إجراءات التحقيق في القضية جارية.

⁴ مرفق صورة عن الكتاب الموجه من النائب العام الأستاذ أحمد المغني إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى الأستاذ عيسى أبو شرار بهذا الخصوص.

من مجمل الإفادات التي استمعت إليها الهيئة من الأطراف ذات العلاقة باختطاف المواطن عزت رشيد حسن/ بزاريا- نابلس سواء من ذويه أو من جهاز الشرطة في محافظات جنين وطولكرم ونابلس ومن النيابة العامة، يتبين ما يلي:-

1. أفادت شرطة محافظة جنين بأن قرية بزاريا التي تم فيها خطف المواطن القتيل لا تدخل في إطار صلاحياتها، ولذلك فهي لم تقم بفتح تحقيق في هذه القضية، كما أفادت شرطة محافظة نابلس بأن المؤشرات تدل على أن المواطن المخطوف تم نقله إلى محافظة جنين ولذلك لم يتم فتح ملف للتحقيق في هذه القضية، وأفاد عدد من ضباط الأمن الذين التقت بهم الهيئة في أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والمخابرات العامة في محافظة طولكرم بأن منطقة بزاريا هي خارج حدود صلاحياتهم الأمنية. وهذا بدوره يشير إلى أن عملية اختطاف المواطن عزت المذكور لم تحظى بالمتابعة والتحقيق الكافي من قبل الأجهزة الأمنية التي ادعت أنها جميعا غير مختصة بحفظ الأمن في بلدة بزاريا لأنها خارج حدود اختصاصها، ولم تجتمع هذه الأجهزة في المحافظات المختلفة إلا عندما قتل المواطن المخطوف، فتم تشكيل لجنة مشتركة بين فروع أجهزة الشرطة في محافظات نابلس وطولكرم وجنين للتحقيق في مقتل المواطن المذكور ولم يتم تشكيل تلك اللجنة منذ بداية اختطافه.

2. على الرغم من ادعاء كل جهة في الشرطة بأنها غير مختصة بمتابعة الجرائم التي تقع في منطقة بزاريا إلا أن الإفادات التي جمعتها الهيئة تشير إلى أن الشرطة كانت تعلم بمكان اختطاف المواطن عزت حسن وهوية الخاطفين إلا أنها لم تحرك ساكنا ولم تعمل على ملاحقتهم إلى أن قتل المواطن المذكور. وهذا بدوره يثير كثير من التساؤلات حول السبب الذي حد من متابعة الشرطة، وحتى الأجهزة الأمنية الأخرى، لحادثة الاختطاف، وتحرير المواطن المخطوف، وإلقاء القبض على الخاطفين.

3. لم تفعل النيابة العامة أي إجراء لملاحقة خاطفي المواطن المذكور أثناء عملية الاختطاف، ولم تتدخل في عملية الاختطاف إلا بعد أن قتل المواطن المذكور، رغم أن عملية الاختطاف هي جريمة مستقلة وقائمة بذاتها وتفرض على النيابة العامة التحقيق فيها منذ لحظة وقوعها.

وفي هذه الحالة، تستنتج الهيئة انه لم تكن هناك متابعة وافية لموضوع اختطاف المواطن حسن من جهاز الشرطة رغم علمها بحادثة الاختطاف، وحدث ما يسمى بتنازع الاختصاص السلبي بين فروع جهاز الشرطة في محافظات جنين ونابلس وطولكرم، فكلها لم يقم بالتحقيق في قضية الخطف حتى آلت

الأمر إلى مقتل المواطن المذكور، فاجتمعت الشرطة في المحافظات المذكورة من أجل متابعة التحقيق في عملية القتل، رغم انه كان من الممكن تفادي نتيجة الخطف هذه لو تمت ملاحقة عملية الخطف من لحظة وقوعها. ولم يتم تشكيل لجنة مشتركة من جهاز الشرطة للتحقيق في قضية المواطن المذكور إلا بعد أن قُتل، رغم أن عملية الخطف والمساومات التي أعقبتها استمرت مدة أسبوع.

ومن جهة أخرى، لم يكن هناك أية متابعة لموضوع اختطاف المواطن حسن المذكور من قبل النيابة العامة منذ لحظة اختطافه في 2007/4/10.

توصيات

وفي ضوء الاستنتاجات السابقة فإن الهيئة توصي بما يلي:

- 1- ضرورة قيام وزارة الداخلية بالتحقيق في تقاعس الأجهزة الأمنية التي تتبع للوزارة في متابعة قضية الاختطاف التي تعرض لها المواطن حسن، وانتهت بمقتله.
- 2- ضرورة قيام النائب العام بالتحقيق في عدم قيام النيابة العامة المختصة بالتحقيق في قضية خطف المواطن حسن، وانتهت بمقتله.
- 3- ضرورة قيام الأجهزة الأمنية بتوقيف كافة المتورطين في قضيتي اختطاف وقتل المواطن المذكور، مهما كانت صفتهم ومناصبهم.

4- ومن أجل إقناع الرأي العام بالإجراءات التي اتخذتها النيابة العامة في التحقيق في هذه الجريمة وقدرتها على حماية أمن المواطن وأمن المجتمع، فإنه من الضروري الإعلان عن الإجراءات التي إتخذت من قبل النيابة العامة في هذه القضية ودون المس بالإجراءات القانونية التي تمنع من نشر أو الإعلان عن تفاصيل مجريات التحقيق والمسؤولين عن الجريمة التي يتم التحقيق فيها.

الملاحق

Palestinian National Authority
Judicial Authority



السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية

الرقم 4041/2007
التاريخ 18/4/2007

المسألة: جريمة الايذاء الجسدي

تجنية وبسط

مجلس القضاء الأعلى يشكر لكم حسن تعاونكم معنا لمصلحة القضاء ويرجى نشر الخبر التالي لهذا وهو :
تتويبه صادر عن مجلس القضاء الأعلى / المحاكم الابتدائية

صرح مصدر مسؤول عن مجلس القضاء الأعلى رداً على ما جاء في الخبر الذي نشر في جريدة الأيام في العدد

(4041) بتاريخ 2007/4/18 تحت عنوان 'تفاصيل جديدة عن عملية اختطاف وقتل والد المتهم بقضية

التلاعب المالي في نابلس' أن السلطة القضائية تدعو إلى أن ما ورد في الخبر المذكور -سواء كان متعلقاً

عزت حسن الجزارين- قد أحضره قبل مفتحه يوم الأربعاء بتاريخ 2007/4/18 إلى محكمة بداية جنين وذلك

لإجباره تحت تهديد السلاح على التنازل عن أملاكه - هو أو غير حقيقي ولا شأن له من المسئلة وأن مجلس

القضاء الأعلى ينسى به ويستنكر بشدة هذا الموضوع ، ذلك أن مجلس القضاء الأعلى ومن خلال القنوات الرسمية

قام بعد نشر هذا الخبر في إطار الوفاق على حقيقة الأمر بالرجوع إلى جميع الدائنين في محكمة بداية جنين من

قضاة وموظفين وأهلاً رجال الأمر المكلفين بهراسة المحكمة حيث أكدوا جميعهم بعدم صحة ما جاء في الخبر ،

وعليه يعلن مجلس القضاء الأعلى عن بالغ أسفه واستنكاره عن نشر هذه الأخبار من قبل الصحف المحلية

الرسمية من خلال الأمانة إلى معلومات مساندة عن جهات غير رسمية دور القضاء منها بسند توفيق على

صحتبا .

مع الشكر والاحترام
مجلس القضاء الأعلى
مجلس القضاة
مجلس القضاة
مجلس القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
General prosecution
General Attorney Office / Ramallah



دائرة التفتيش
إدارة العامة
النيابة العامة / رام الله

التاريخ: ٢٤/٤/٢٠٠٧

١٧

الأخ عيسى أبو شراة حفظه الله ،،

المحكمة العليا ،،

القضاء الأعلى ،،

رام الله ،،

الموضوع: التحقيق في مقتل عزت رشيد البراري

حيث ان النيابة العامة بصدد التحقيق في القضية المذكورة عاليه وأحيث ثبت لنا من خلال التحقيقات المقدمه قد احضر الى محكمة البداية في جنين أدائرة كاتب العدل للتوقيع على وكالات تتعلق بالتنازل في أملاكه ،، إضافة لذلك فقد قدم طلب الرئيس المحكمة للسماح بإجراء تلك المعاملات وقد رفض رئيس المحكمة ذلك الطأب ،، لذا والأهمية المبررة في الموضوع المذكور وخطورة القضية نرجو من معاليكم مؤال كاتب العدل ورئيس المحكمة عدول أسماء من حضر الى المحكمة ومحتوى الوكالة أو المعاملات وماهيتها من أجل طرأها ،، و / أو السماح للنيابة العامة باستجوابهما حسب الأصول والقانون .

مع الإحترام ،،،

النيابة العامة

أحمد المغني





Date

Ref

الشارح: 2007/43

تقرير طبي قضائي

التاريخ 2007/04/29

رقم التقرير: 2007/43

رقم الهوية: 965830441

تاريخ الكشف: 2007/4/18

الجنس: ذكر

تاريخ التشريح: 2007/04/18

العمر: 62 عام

اسم المتوفي: عزت رشيد عبد العزيز حسن

العنوان: بزازيا

ظروف الوفاة: جنائية

مكان التشريح: معهد الطب العدلي / جامعة النجاح / نابلس

الإشارة: بناء على طلب رئيس نيابة طولكرم الأستاذ بهاء الأحمد بتاريخ 2007/4/18 قمنا نحن لجنة الطبية المكونة من: 1- الدكتور سمير أبو زعور الطبيب الشرعي في محافظة نابلس، 2- الدكتور يوسف عبد الله طبيب شرعي في محافظة سلفيت بالكشف الظاهري والتشريح لجثة المتوفي وبيان سبب الوفاة وبعد أداء القسم القانوني قمنا بالكشف على جثة المذكور ونسطور التقرير الطبي القضائي التالي:

الكشف الفعلي:

الجثة ذكر يبلغ من العمر 62 عام وزن (85) كغم، ذو بنية عضلية وغذائية جيدة أثناء الحياة، وطول (175 سم) جنس ذكر، شعر شائب بوندين خفيفة مع



Date:

Ref:

2. عظام الجسمية : سليمة وخالية من الكسور.
 3. أنشية ندمية : تبين وجود توذم على الناحية اليسرى من الدماغ.
 4. مادة الدماغ بوزن (1536 غم).
2. العنق :
 1. عضلات الرقبة : صغيرة والكبيرة : شاهدنا تكدم حول العضلات العنقية وكذلك حول التوريد الوداجي والثريان السباتي والعصب الثالث من الناحية اليسرى واليمنى.
 2. عظام وخضاب يفت العنق : تبين وجود كسر في الغضروف الدرقي الأسفل.
 3. المجاري التنفسية العليا : مسالكة وخالية من الإمدادات والأجسام الغريبة.
 4. العظم ثلاثي الغضروفية : سليمة وخالية من الكسور والإصابات.
 3. الصدر :
 1. عضلات الصدر : سليمة وخالية من الإصابات.
 2. عظام الصدر : العظام سليمة وخالية من الكسور.
 3. التجويف الصدري : خال من أي إنسكابات دموية أو المصلية.
 4. الرئتين : كانت في حالة توذم وحقان شديد مع وجود بقع نزفية على سطح الرئتين ، ووزن الرئة اليمنى (735 غم) والريئة اليسرى (690 غم).
 5. القلب : وزن (425 غم) وشاهدنا التالي :
 - أ- أكبر من حجمه الطبيعي مع وجود تضخم في عضلة القلب.
 - ب- وجود ترسبات على جدار الأورطة وهي ترسبات مرضية خفيفة.



[Handwritten signature]



Date:

Ref:

- ج- لم نشاهد أي إحتشاءات في عضلة القلب أو أي علامات مرضية.
د- وجود إمدادات في الشرايين التاجية بمادة الأتروفا وهذه الإمدادات بنسب بسيطة وخاصة في الشريان التاجي الأيسر.
هـ، الليطموسن :

1. عضلات البطن والحوض : خالية من الإصابات والجروح.
2. عظام الحوض : سليمة وخالية من الكسور.
3. تجويف البطن والحوض : سليم وخالي من السوائل و الإسكاليات الدموية والتصلبية.
4. الكبد : شاهدة وجود كدمة في منتصف السطح العلوي الخارجي بشكل دائري بقطر حوالي (5 سم) ويزن (1450غم).
5. المعدة : خالية من المواد المعضومة.
6. الطحال : سليم وخالي من الإصابات ويزن (115غم).
7. الكليتين : كانتا في حالة إحتقان، الكلية اليمنى تزن (175غم) واليسرى (165غم).

* العينات :

تم أخذ عينات من الدم وجميع الأعضاء.

* النتائج :

- 1- الجثة ذكر يبلغ من العمر 62 عام.
- 2- الجثة ذات بنية عظمية وغذائية جيدة أثناء الحياة.
- 3- بالكشف الظاهري تبين وجود الإصابات الموصوفة سابقاً.



PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY

Ministry of Justice
Forensic Medical Center
G. M.s Office



السلطة الوطنية الفلسطينية

مركز الطب الشرعي
مكتب الطب الشرعي

Date:

Ref:

4- الصفة التشريعية تبين وجود تكدمات على الكبد موصوفة سابقاً وهي نتيجة عنف خارجي على الجسم مع وجود كسر في الغضروف الدريقي وكذلك تكدمات حول تضللات الطبق والأوعية الدموية العنقية.

مسئوب الوفاة:

إسمفكسيا الخنق الميكانيكي.

للطبيب الشرعي في محافظة نابلس

د. سمير الوائلي

الطبيب الشرعي في محافظة نابلس

د. يوسف عبدالله



